

Document: EB 2014/LOT/P.4/Rev.1
Date: 23 March 2014
Distribution: Public
Original: French

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية التونسية

من أجل

مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلاسل القيمة

المتصلة بها في ولاية مدين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

الأسئلة التقنية:

Patrick Herlant

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2635

البريد الإلكتروني: p.herlant@ifad.org

للموافقة

المحتويات

iii	خريطة منطقة المشروع
iv	موجز التمويل
1	توصية بالموافقة
1	أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي
1	ألف- التنمية القطرية والريفية وسباق الفقر
2	باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج
3	ثانياً- وصف المشروع
3	ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة
3	باء- الهدف الإنمائي للمشروع
4	جيم- المكونات/النتائج
5	ثالثاً- تنفيذ المشروع
5	ألف- النهج
5	باء- الإطار التنظيمي
6	جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة
6	دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير
7	هاء- الإشراف
7	رابعاً- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده
7	ألف- تكاليف المشروع
7	باء- تمويل المشروع
8	جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية
8	دال- الاستدامة
8	هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها
9	خامساً- الاعتبارات المؤسسية
9	ألف- الامتثال لسياسات الصندوق
9	باء- المواءمة والتنسيق
9	جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق
10	دال- الانخراط في السياسات
10	سادساً- الوثائق القانونية والسند القانوني

11

سابعا - التوصية

12

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

الذيل

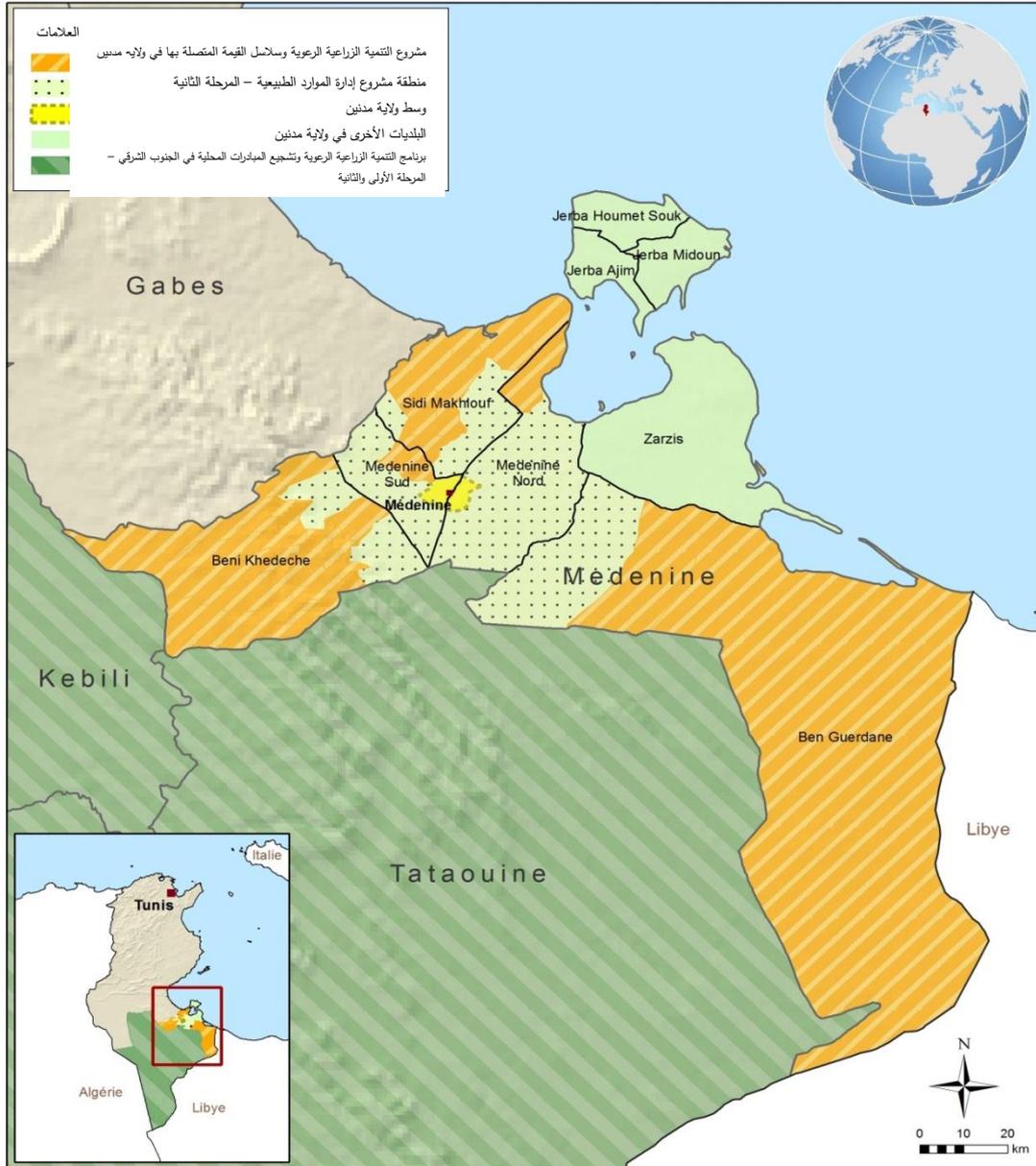
الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

الجمهورية التونسية

مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلاسل القيمة المتصلة بها في ولاية مدين

تقرير رئيس الصندوق



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو التحويم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 10-01-2014

الجمهورية التونسية

مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلاسل القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين

موجز التمويل

الصندوق	المؤسسة المُبادرة:
الجمهورية التونسية	المتلقي:
وزارة الزراعة	الوكالة المنفذة:
36.8 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للمشروع:
12.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 19.5 مليون دولار أمريكي تقريباً)	قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:
مدة القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، بسعر فائدة يعادل الأسعار المرجعية السنوية التي يحددها الصندوق على أساس نصف سنوي	شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:
الاتحاد الأوروبي والقروض البنكية الخاصة	الجهات المشاركة في التمويل:
الاتحاد الأوروبي: 3.5 مليون دولار أمريكي	قيمة التمويل المشترك:
القروض البنكية الخاصة: 2.9 مليون دولار أمريكي	مساهمة المقترض:
10.1 مليون دولار أمريكي	مساهمة المستفيدين:
0.8 مليون دولار أمريكي	المؤسسة المكلفة بالتقدير المسبق:
الصندوق	المؤسسة المتعاونة:
يخضع لإشراف الصندوق المباشر	

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى الجمهورية التونسية من أجل مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلاسل القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين، على النحو الوارد في الفقرة 51.

قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية التونسية من أجل مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلاسل القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين

أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر

1- **السياق الاقتصادي والاجتماعي.** إن تونس بلد متوسط الدخل مساحته 164 000 كيلو متر مربع، والمناخ في ثلاثة أرباع هذه المساحة قاحل، ولا سيما في الجنوب. وفي يونيو/حزيران 2012، كان مجموع عدد السكان، الذي ينمو بنسبة 1.29 في المائة سنويا، قدره 10.78 مليون نسمة¹، منهم 50.2 في المائة من النساء. وتبلغ نسبة البطالة حاليا حوالي 15.7 في المائة² (13.1 في المائة للرجال و22.5 في المائة للنساء).

2- **الفقر الريفي.** وفقا للإحصاءات الرسمية، يلاحظ المعهد الوطني للإحصاء في عام 2012 انخفاضا في معدل الفقر الوطني من 32.4 في المائة في عام 2000 إلى 23.3 في المائة في عام 2005، ليصل إلى 15.5 في المائة في عام 2010. غير أن المعهد الوطني للإحصاء يؤكد أيضا أن جميع المناطق لم تستفد بنفس الدرجة من هذا الانخفاض في معدل الفقر. وهكذا، انخفض المعدل في المناطق الحضرية من 15.4 في المائة إلى 9 في المائة بين عامي 2005 و2010، بينما انخفض في المناطق الريفية من 31.5 في المائة في عام 2005 إلى 22.6 في المائة في عام 2010. ومن ناحية أخرى، تشير تقديرات وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أنه في أعقاب أحداث 14 يناير/كانون الثاني 2011، وصل معدل الفقر إلى نحو 24.7 في المائة.

3- ويرجع الفقر الريفي إلى عدم التوازن الجهوي في البنية التحتية ووسائل الإنتاج، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات مثل النقل والتعليم والصحة والعمل والإسكان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قيود تعوق تطوير القطاع الزراعي، وهو المصدر الرئيسي لدخل سكان الريف، وخاصة: (1) عدم تنوع الأنشطة الريفية غير الزراعية؛ (2) صعوبة الحصول على الخدمات المالية الريفية؛ (3) صعوبة الحصول على الخدمات ومشاكل البنية التحتية؛ (4) انخفاض قيمة المنتجات الزراعية على امتداد سلاسل القيمة؛

¹ المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل، يونيو/حزيران 2012.

² المعهد الوطني للإحصاء، سبتمبر/أيلول 2013.

(5) الضعف النسبي للمنظمات الريفية التي تفتقر إلى التدريب والدعم اللازمين لتتولى مسؤولية تميمتها الذاتية.

4- ولحد من الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية، تنفذ الدولة استراتيجية³ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2012-2016) تركز على الحد من الاختلالات الجهوية من خلال تدخلات مستهدفة.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج

5- اعتمدت تونس منذ استقلالها نماذج مختلفة للتنمية، من اقتصاد متحفظ ومنغلق في الستينات إلى انفتاح على المنافسة من أجل استغلال مزاياها النسبية، وخاصة في قطاع الخدمات. وعن طريق الاهتمام بشكل خاص بالمناطق الساحلية، أسهمت هذه السياسات في الحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية لجميع سكان تونس، مع تهميش نسبي للمناطق الداخلية، وخاصة الريفية. وقد كانت هذه الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الجهوية العميقة سبب أحداث يناير/كانون الثاني 2011. وإدراكا لهذا الوضع، بدأت الحكومة التونسية الانتقالية في رفع ميزانيات الاستثمار المخصصة للولايات الداخلية لتلبية الاحتياجات الملحة من حيث البنية التحتية واستحداث فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة.

6- وتتقارب التوجهات الجديدة للبلد، التي تستند إلى تنمية جهوية عادلة واستحداث فرص عمل وخفض معدلات البطالة، وخاصة بين النساء والخريجين من الشباب، فضلا عن دعم أنشطة الحد من الفقر، مع أولويات الصندوق. وأظهرت الحكومة أيضا اهتماما متزايدا بتعزيز قيمة المشروعات كمجالات تعلم لتوليد نُهج وعمليات وتقنيات جديدة ودمجها في سياسات التنمية (الريفية والقطاعية).

7- وقرر الصندوق، بالتشاور مع الحكومة التونسية، تمويل هذا المشروع من أجل المساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ونشر إنجازات المشروعات السابقة، سواء الممولة من الصندوق أو من جهات مانحة أخرى. ويتواءم تصميم المشروع بشكل وثيق مع استراتيجيات وسياسات الصندوق ذات الصلة.

8- وستكون القيمة المضافة من مشاركة الصندوق في التمويل كبيرة حيث سيسهم هذا المشروع مباشرة في زيادة دخل الفقراء المستهدفين ودعم وزارة الزراعة ووزارة التنمية والتعاون الدولي في جهودهما الرامية إلى تحسين نُهج وطرائق التدخل في المناطق الزراعية الإيكولوجية المماثلة.

9- والأسس المنطقية لهذا المشروع هي: (1) سياسة التوازن الجهوي الجديدة للحكومة التي تتطلب، بعد أحداث يناير/كانون الثاني 2011، استحداث فرص عمل بشكل عاجل. كما أن المشروع تبرره أيضا أسباب اجتماعية وبيئية واقتصادية. وفي الواقع، فإن منطقة المشروع من أفقر مناطق تونس، وبها عدد كبير من الشباب العاملين في القطاع الزراعي والرعي الذين تقل إمكانيات استيعابهم في القطاعات الأخرى. كما أن المنطقة تدهورت بشكل كبير نتيجة الأنشطة الزراعية والرعية غير السليمة الناتجة أساسا عن المشاكل المتعلقة بالأراضي والحصول على الموارد الرعية. ومن الناحية الأخرى، هناك آفاق لزيادة الدخل وفرص العمل ويمكن تعزيزها بشكل كبير عن طريق إعادة تنشيط سلاسل القيمة المتصلة بالثروة الحيوانية المرتبطة بالمراعي (للحوم الحمراء من الإبل والأغنام والماعز والوبر والصوف)، وسلسلة القيمة المتصلة بالزيتون

³ وزارة التنمية الجهوية والتخطيط.

ومشتقاته وكذلك استخدام أفضل للإمكانيات الأخرى (المنتجات والخدمات) على مستوى الأراضي الزراعية في المنطقة؛ (2) الحاجة إلى تعزيز قدرة نظم الإنتاج الزراعي والرعي على التكيف في بيئة مقيدة للغاية وظروف اجتماعية واقتصادية تتسم بانتشار المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة (81) في المائة) الذين لا يعتمد أكثر من 53 في المائة منهم اعتمادا كاملا على هذه المزارع، وهشاشة هذه المشروعات أمام الظروف المناخية وضعف منظماتهم بما لا يسمح لها بتعزيز قيمة الإنتاج بشكل أفضل؛ (3) إمكانية نشر على نطاق واسع بعض النهج والإجراءات التي حققت فوائد للسكان في إطار برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتعزيز المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي المنفذ في ولايتي تطاوين وقبلي المجاورتين.

ثانيا - وصف المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

10- **منطقة المشروع.** تشتمل منطقة المشروع على مساحة جغرافية تتكون من أقاليم ثلاث معتمديات في ولاية مدنين، وهي بنقردان وبنو خدش وسيدي مخلوف. وتشمل هذه المعتمديات مناطق رعوية وزراعية. وتمتد منطقة المشروع على مساحة تبلغ حوالي 585 000 هكتار، أو 64 في المائة من مساحة ولاية مدنين. وبعد استبعاد المناطق التي يغطيها مشروع إدارة الموارد الطبيعية الجاري والتابع للبنك الدولي، سيدخل المشروع في 29 عمادة من بين 36 عمادة في المعتمديات الثلاث، منها 26 عمادة في المناطق الريفية وثلاث في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

11- **المجموعة المستهدفة.** سيستهدف المشروع أساسا كمجموعة مستهدفة مباشرة صغار الرعاة الذين يمتلكون أقل من 50 رأسا من المجترات الصغيرة أو أقل من 5 إبل، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة التي تقل مساحتها عن 20 هكتارا من الأراضي البعلية (من المراعي وغيرها). وسيستهدف أيضا بشكل مباشر الشباب والنساء لإنشاء مشروعات صغيرة مدرة للدخل ومشروعات صغرى. وتضم هذه المجموعة المستهدفة 75 200 نسمة منهم 52 في المائة من النساء.

12- سيعود المشروع بالفائدة غير المباشرة، من خلال تنفيذ البنية التحتية، على سكان البلديات الثلاث الذين سيستفيدون من الحصول على الخدمات المختلفة (ومن بينهم موزعو السلع الأساسية والوسطاء على مستوى سلاسل القيمة المتصلة بالثروة الحيوانية والأعلاف والتجار والوسطاء في سلاسل القيمة المتصلة بالزيتون والزوار المنتظمون للحديقة الوطنية بسيدي التوي). وتضم هذه المجموعة من السكان 104 000 مستفيد غير مباشر.

باء - الهدف الإنمائي للمشروع

13- **الهدف الشامل.** يتمثل الهدف الشامل للمشروع في تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف الضعفاء واستحداث فرص عمل جديدة من خلال تعزيز قدرة نظم الإنتاج الزراعي والرعي على التكيف وتنمية سلاسل القيمة المتصلة بها.

- 14- **الهدف المحدد.** يتمثل الهدف المحدد للمشروع في أن يكون يوسع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص إدارة الأراضي الزراعية وسلاسل القيمة الزراعية الرعوية (الإبل والمجترات الصغيرة) وإدارة الدخل منها بصورة مستدامة. وبما أن إمكانات تحسين الإنتاجية الزراعية محدودة بسبب القيود الإيكولوجية المناخية، ستوجه الاستثمارات نحو تعزيز قيمة مختلف أجزاء سلاسل القيمة وتعزيز قيمة مختلف المنتجات والخدمات الزراعية المحلية وخفض التكاليف التي تتكبدها مختلف الجهات الفاعلة.
- 15- **النتائج المتوقعة.** سيسهم تنفيذ مكونات وأنشطة المشروع في تحقيق النتائج التالية: (1) زيادة قدرة نظم الإنتاج الزراعي الرعوي على التكيف؛ (2) تنمية سلاسل القيمة المتصلة بالإبل وتلك المتصلة بالمجترات الصغيرة وتعزيز قيمة المنتجات والخدمات الزراعية؛ (3) تعزيز قدرات الإدارة الاستراتيجية والتشغيلية؛ (4) تعريف أفضل لسياسات الحد من الفقر والتنمية الريفية والعمالة من خلال الدروس المستفادة من الابتكارات المختبرة في المشروع.

جيم - المكونات/النتائج

- 16- لكي يحقق المشروع أهدافه، سيقوم بتنفيذ المكونات الثلاثة التالية: (1) تعزيز قدرة النظم الزراعية الرعوية على التكيف؛ (2) تنمية سلاسل القيمة والمنتجات الزراعية المحلية؛ (3) تعزيز قدرات الجهات الفاعلة.
- 17- **المكون ألف.** يهدف هذا المكون إلى الحد من ضعف النظم الرعوية والزراعية، وتحسين ظروف تربية الأغنام والماعز والإبل فضلا عن المساهمة في الإدارة المستدامة للموارد الرعوية. وسيتم ذلك عن طريق التكامل الأفضل بين تربية الثروة الحيوانية والزراعة وحفظ الموارد من المياه والأراضي واعتماد ممارسات زراعية إيكولوجية. ويهدف هذا المكون إلى عكس بعض ديناميات تدهور البيئة.
- 18- **والنتائج المتوقعة من تنفيذ هذا المكون هي:** (1) زيادة وحدات الأعلاف التي تنتجها المراعي والزراعات العلفية؛ (2) زيادة دخل المزارعين؛ (3) تحسين مؤشرات تربية الحيوانات وإنتاجية الثروة الحيوانية؛ (4) زيادة الإنتاج الزراعي وإنتاجية المناطق المروية والبعليّة؛ (5) تنويع الإنتاج الزراعي وتكامله مع النظام الرعوي؛ (6) تعزيز القيمة السياحية والإيكولوجية للمنطقة؛ (7) خلق فرص استثمارية لاستحداث فرص عمل دائمة ومؤقتة في سلاسل القيمة المتصلة بالأغذية والزراعة والسياحة الريفية.
- 19- **المكون باء.** يركز هذا المكون على تنمية سلاسل القيمة المتصلة بنظم الإنتاج الزراعي الرعوي وخاصة سلاسل القيمة المتصلة باللحوم الحمراء (الأغنام والماعز والإبل) ومشتقاتها (الصوف والجلود) فضلا عن تشجيع إنشاء سلسلة قيمة لتعزيز قيمة حليب الإبل لزيادة دخل الرعاة الأقل دخلا. كما يهدف هذا المكون إلى استحداث ثروات جديدة من خلال تعزيز قيمة الخدمات أو المنتجات الزراعية "الهامة".
- 20- **والنتائج المتوقعة من هذا المكون هي:** (1) تنمية قدرات الجهات الفاعلة لتحقيق أقصى استفادة من سلاسل القيمة؛ (2) تحسين التسويق المحلي والوطني من خلال تسهيل تنمية ديناميات المهارات المهنية؛ (3) زيادة الإنتاج الموجه نحو الأسواق الواعدة من حيث النوعية والكمية المطلوبة؛ (4) تحسين البنية التحتية للوصول إلى الأسواق؛ (5) وضع إجراءات تجريبية لتعزيز قيمة منتجات ومشتقات سلاسل القيمة؛ (6) تعزيز ورفع قيمة الخدمات والمنتجات الزراعية وتوسيمها؛ (7) استحداث أنشطة مدرة للدخل ومشروعات صغيرة تحقق قيمة مضافة وتستحدث فرص العمل.

21- **المكون جيم.** يهدف هذا المكون إلى تعزيز القدرات وزيادة الفعالية في الهيئات المختلفة المعنية بإدارة وتنسيق وتنفيذ المشروع، وكذلك تلك الخاصة بالمستفيدين. ويهدف هذا التعزيز للقدرات إلى تحسين مستدام في أداء الشركاء والمستفيدين، مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة مستويات مترابطة: كفاءة الأفراد، وتشغيل منظماتهم، ومراعاة البيئة المؤسسية.

22- والنتائج الرئيسية المتوقعة من تنفيذ هذا المكون هي: (1) إنشاء مركز لتنمية القدرات يجمع الجهات الفاعلة الجهوية القائمة في مجال التدريب؛ (2) تعزيز القدرات الاستراتيجية والتشغيلية لهيئات إدارة وتنفيذ المشروع؛ (3) تنمية قدرات المستفيدين ومنظماتهم؛ (4) إنشاء منصات لتبادل المعلومات والتواصل بين مختلف المشغلين والشركاء على المستويات المحلية والجهوية والوطنية ومع المشروعات والبرامج الأخرى المماثلة؛ (5) تعزيز مهارات التفاوض وتهيئة بيئة مواتية لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ثالثا - تنفيذ المشروع

ألف - النهج

23- سوف يعتمد المشروع المقترح نهجا تشاركيا ويقيم شراكات تستند إلى التشاور بين مختلف الشركاء الإداريين والتعاونيات/الجمعيات والقطاع الخاص. وسيستفيد النهج أيضا من أعمال البحوث والتطوير وإجراء البحوث مع المستفيدين بهدف تطوير المعايير التقنية ووضع الطرائق التشغيلية التي تسمح بإقامة روابط بأجزاء من سلاسل القيمة الواعدة. ومن شأن الخطط الطويلة الأجل لإدارة المراعي والخطط التشاركية لتنمية الأراضي والخطط التشاركية لتنمية سلاسل القيمة أن تسمح بتنفيذ مختلف مكونات المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم مساعدة تقنية بموجب عقد لمدة المشروع بهدف دعم المنظمات المهنية والمشروعات لتحقيق تنمية تشاركية لسلاسل القيمة المختارة، ولتقديم مساعدة إلى هيئات إدارة وتنفيذ المشروع.

باء - الإطار التنظيمي

24- **التنسيق.** من المقرر إنشاء ثلاث هيئات للتنسيق: لجنة وطنية للتنسيق برئاسة وزير الزراعة وتجتمع سنويا، ولجنة جهوية للتنسيق والإدارة برئاسة الوالي وتجتمع مرتين في السنة، ولجنة محلية للتنسيق في كل معتمدية وتجتمع كل ثلاثة أشهر تحت رئاسة المعتمد.

25- **إدارة المشروع.** ستنفذ المشروع المؤسسة الجهوية المسؤولة عن التنمية الزراعية (المنشآت الجهوية للتنمية الفلاحية في مدينين) التابعة لوزارة الزراعة، بالتعاون مع جميع الهيئات العامة والخاصة والمجتمع المدني. وداخل المنشآت الجهوية للتنمية الفلاحية، ستتولى التنفيذ شعبة جديدة متعددة الجهات للتنمية الريفية وإدارة المشروع وستقدم الخدمات غير المتاحة حاليا في المنشآت الجهوية للتنمية الفلاحية. ومن شأن إنشاء مركز تدريب يجمع الهيئات الجهوية الحالية المكلفة بالتدريب أن يسمح بتوفير أنشطة التدريب اللازمة، وخاصة للعاملين الجدد ومقدمي الخدمات المحليين والمستفيدين. وسيتم تعزيز قدرات الإدارة والتنفيذ والتكامل بين النهج الجديدة مثل تلك المتعلقة بسلاسل القيمة أو التنمية المحلية عن طريق توفير مساعدة تقنية دائمة.

26- **الشراكات.** إن الشراكات من المبادئ الأساسية التي تدعم تصميم المشروع. وبالتالي، سيتم إقامة عدة شراكات مع مؤسسات عامة وشبه عامة وخاصة، استنادا إلى مبدأ التبعية.

جيم - التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

27- **التخطيط.** سيتم خلال المرحلة التحضيرية، التي ستمول من منحة الصندوق في عام 2014، صياغة خطط طويلة المدى لإدارة المراعي وخطط لتنمية الأراضي وخطط لتنمية سلاسل القيمة عن طريق شراكات تضم أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. وسيقوم قسم التنمية الريفية التابع للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بإعداد البرمجة التشغيلية للأنشطة على أساس استعراضات سنوية لخطط التنمية التشاركية القائمة مع المنظمات الممثلة للسكان.

28- **نظام الرصد والتقييم.** سيقوم نظام الرصد والتقييم المنفذ في إطار المشروع بما يلي: (1) رصد تخطيط الأنشطة والميزانيات؛ (2) تقييم الكفاءة من حيث تحقيق النتائج المادية والمالية؛ (3) رصد المؤشرات وتقييم النتائج من حيث الكفاءة لتحقيق النتائج المنشودة؛ (4) رصد عمليات الصرف؛ (5) تقييم المؤشرات اللازمة لمختلف مستويات نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق مع توزيع المعلومات حسب المجموعات المستهدفة المحددة، وخاصة النساء والشباب.

29- **إدارة المعرفة.** سيدمج المشروع النتائج المستخلصة من المشروعات السابقة الممولة من الصندوق أو الجهات المانحة الأخرى أو الحكومة وسيستفيد منها. وسيضمن المشروع نشر الابتكارات الناتجة والدروس المستفادة من حلقات العمل والحلقات الدراسية وموقع على الإنترنت سيتم إنشاؤه خصيصاً لهذا الغرض. كما سيتم نشر معلومات عن طريق محطات الإذاعة المحلية للإعلان عن الفعاليات التي ينظمها المشروع أو تنظيم موائد لتبادل الأفكار أو إجراء استطلاعات للرأي بشأن كيف يُنظر إلى تأثيرات وآثار المشروع.

دال - الإدارة المالية والتوريد والتسيير

30- **الإدارة المالية.** يتضح من الخبرة التي اكتسبها الصندوق في البلد أن نظام المالية العامة التونسي يحكمه إطار قانوني وتنظيمي شديد التفصيل، ويوفر النظام بصفة عامة ضمانات كبيرة من حيث الموثوقية والشفافية. وبشكل عام، فإن تقييم الإدارة المالية للمشروع على مستوى التصميم، مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المرضية في إدارة أموال الميزانية والأموال الخارجية للجنة الإقليمية للتنمية الزراعية لولاية مدين وقدراتها وإجراءاتها ونظمها الحالية، لا يكشف عن مخاطر كبرى. غير أنه من المقرر، نظراً للحجم الكبير للمشروع وخصائصه وابتكاراته، تعزيز قدرات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية عن طريق تعيين محاسب/مسؤول مالي مؤهل تأهيلاً جيداً ومخصص للمشروع، وعن طريق تدريب مستهدف لموظفي المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية المسؤولين عن جوانب الرصد والإدارة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تحميل برمجة لإدارة أنشطة المحاسبة قبل بدء عمليات المشروع.

31- **تدفق الأموال.** ستم إدارة أموال المشروع وفقاً لإجراءات المعمول بها في تونس وكذلك إجراءات الصندوق المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي للمشروعات. وعلى وجه الخصوص، سوف يتبع تدفق أموال المشروع إجراءات الصرف للصندوق وفقاً لطريقة أولى باستخدام حساب مخصص مفتوح في البنك المركزي، ويعمل وفقاً لحساب السلف المؤقتة، وطريقة ثانية تعمل بإجراءات الدفع المباشر. وفي كلتي الحالتين، ستكون المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في مدين المفوضة من قبل وزارة التنمية والتعاون الدولي هي المسؤولة عن التصريح بالصرف والمدفوعات. وسيتم تطبيق نفس الآليات التشغيلية لإدارة المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي. وسيتم تحديد وتيرة تقديم طلبات سحب الأموال على أساس خطة التدفقات النقدية والالتزامات

المالية للمشروع: وسيتم تحديد إجراءات وعتبات سحب الأموال في رسالة إلى المقترض وفي دليل التنظيم الإداري والمالي للمشروع.

32- **مراجعة الحسابات.** على المقترض، وفقا للإجراءات والمعايير الواردة في المبادئ التوجيهية للصندوق المتعلقة بمراجعة حسابات المشروعات، أن يضمن، في نهاية كل عملية ميزانية، إجراء مراجعة حسابات المشروع من قبل المراقب العام للحسابات في وزارة المالية الذي وافق عليه الصندوق. كما سيتناول التقرير طرائق التوريد الممولة من المشروع. ويمكن أن تشمل الولاية السنوية لمراجعي الحسابات جوانب هامة أخرى تتعلق بالإطار الائتماني للمشروع، حسب الاقتضاء.

33- **التسيير.** يتواءم النظام التونسي للتوريد مع المبادئ الأساسية للتوريد في المشروعات الممولة من الصندوق. وتشمل هذه المبادئ المنافسة الحرة والمساواة والنزاهة والأمانة والشفافية والتسيير الرشيد وتدابير مكافحة الفساد.

34- **التوريد.** ستمنح عقود التوريد في إطار المشروع وفقا لأحكام المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق الموافق عليها في سبتمبر/أيلول 2010. ولن يتم تمويل أي نشاط ينفذ بالأمر المباشر في إطار المشروع.

هاء- الإشراف

35- سيقوم الصندوق بالإشراف على المشروع سنويا بالاشتراك مع وفد الاتحاد الأوروبي ويمكن أن يستعين أيضا ببعثات الدعم حسب الحاجة. وستقوم شعبة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا بهذه البعثات. وسيولى اهتمام خاص بمعايير الأهلية لأنشطة المشروع ولاستهداف الفقراء والنساء والشباب. وسوف يراعي تكوين بعثات الإشراف والرصد للصندوق التقدم المحرز في تنفيذ مكونات المشروع.

رابعاً- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

36- تبلغ مدة المشروع ست سنوات، وتكلفته الإجمالية تقدر بمبلغ 36.8 مليون دولار أمريكي. وتقدر التكاليف الأساسية بمبلغ 31.7 مليون دولار أمريكي، أو 86 في المائة من إجمالي التكاليف. وتصل الطوارئ المادية والطوارئ السعرية إلى 5.2 مليون دولار أمريكي. وتشكل تكاليف الاستثمار 91 في المائة من التكاليف الأساسية للمشروع، بينما تمثل تكاليف التشغيل 9 في المائة فقط.

باء- تمويل المشروع

37- سيتم تمويل المشروع من خلال قرض الصندوق البالغ 19.5 مليون دولار أمريكي، أو ما يقرب من 53 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع. وتبلغ مساهمة الحكومة 10.1 مليون دولار أمريكي (27.5 في المائة من إجمالي التكاليف) لتغطية الرسوم والضرائب ذات الصلة بتنفيذ المشروع، وتمويل بعض الأنشطة الإنتاجية فضلا عن التكاليف المتكررة. وتصل مساهمة الاتحاد الأوروبي، المقدمة في شكل منحة، إلى 3.5 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 3 ملايين يورو)، أو 9.6 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع. وسوف تساهم القروض البنكية الخاصة بمبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي، أو 7.9 في المائة من إجمالي

تكاليف المشروع، لتسهيل حصول أفقر السكان على الخدمات المالية الريفية. وتقدر مساهمة المستفيدين بمبلغ 0.8 مليون دولار أمريكي، أو 2.1 في المائة من إجمالي تكاليف المشروع.

تكاليف المشروع حسب مصدر التمويل والمكون (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحكومة	قرض الصندوق		منحة الاتحاد الأوروبي		القروض البنكية الخاصة		المستفيدين		الإجمالي
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
2.7	34.0	5.2	66.0	-	-	-	-	-	21.4
1.8	28.5	2.4	37.5	-	-	22.1	1.4	0.8	17.6
4.5	31.5	7.6	53.1	-	-	10.0	1.4	0.8	39.0
3.1	20.4	11.3	75.0	-	-	4.6	0.7	-	40.8
0.4	28.2	0.2	15.9	-	-	56.0	0.8	-	3.7
3.5	21.1	11.5	70.0	-	-	8.9	1.5	-	44.5
2.2	35.5	0.4	6.5	3.5	58.0	-	-	-	16.5
10.1	27.5	19.5	53.0	3.5	9.6	2.9	7.9	0.8	100.0

الف - تعزيز قدرة نظم الإنتاج الزراعي والرعي على التكيف
1- تعزيز نظم الإنتاج الرعوية
2- تعزيز نظم الإنتاج الزراعية
المجموع الفرعي
ب- تنمية المنتجات الزراعية وسلاسل القيمة الواعدة
1- تنمية سلاسل القيمة المتصلة بالإبل والأغنام والماعز
2- تنمية المنتجات الزراعية
المجموع الفرعي
ج- تعزيز القدرات
إجمالي تكاليف المشروع

تكاليف المشروع حسب فئة النفقات ومصدر التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحكومة	قرض الصندوق		منحة الاتحاد الأوروبي		القروض البنكية الخاصة		المستفيدين		الإجمالي
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
3.8	20.0	14.3	75.8	-	-	4.1	0.8	-	51.3
3.1	30.9	4.0	40.1	-	-	21.4	2.1	0.8	26.9
0.5	12.0	0.9	19.3	3.1	68.7	-	-	-	12.1
0.1	12.0	0.4	88.0	-	-	-	-	-	1.1
2.7	85.8	-	-	0.4	14.2	-	-	-	8.6
10.1	27.5	19.5	53.0	3.5	9.6	2.9	7.9	0.8	100.0

1- الهندسة المدنية والريفية والمباني
2- المعدات والمواد ووسائل النقل
3- الدراسات والتدريب
4- المساعدة التقنية
5- التشغيل
إجمالي تكاليف المشروع

جيم - تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

38- الفوائد الاقتصادية الرئيسية. يحقق المشروع فوائد اجتماعية وبيئية واقتصادية. والفوائد الاقتصادية الرئيسية هي: (1) زيادة إنتاجية المراعي؛ (2) زيادة الإنتاجية الزراعية والحيوانية؛ (3) تكامل النظم الزراعية والنظم الرعوية وخفض تكاليف الإنتاج؛ (4) زيادة قيمة الإنتاج الحيواني والزراعي فضلا عن التوزيع العادل للفوائد بين المزارعين والرعاة؛ (5) زيادة دخل المستفيدين عن طريق أنشطة مدرة للدخل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ (6) تعزيز قدرات المستفيدين ومنظماتهم؛ (7) تعزيز القدرات الاستراتيجية والتشغيلية لهيئات إدارة وتنفيذ المشروع؛ (8) استحداث فرص عمل إضافية، وخاصة للشباب والنساء؛ (9) خفض تكاليف المعاملات من خلال فتح مناطق إنتاج؛ (10) تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين من خلال تعزيز البنية التحتية.

39- ربحية المشروع. معدل العائد الاقتصادي للمشروع قدره 12.9 في المائة. وهذا المعدل لا يتأثر إلى حد ما بالتغيرات في التكاليف والفوائد. وسيظل مستوى المعدل مقبولا حتى إذا انخفضت الأرباح بنسبة تصل إلى 20 في المائة.

دال - الاستدامة

40- سيتم ضمان استدامة المشروع من خلال: (1) مشاركة إيجابية للسكان في مختلف مستويات عمليات التنمية المحلية وإبرام اتفاقيات شراكة بين الهيئات الحكومية والمنظمات الاجتماعية المهنية الشعبية؛ (2) تعزيز قدرات المنظمات الشعبية ووسائل تدخلها؛ (3) تحسين جودة المرافق، بما في ذلك الطرق الممهدة؛ (4) تنويع مصادر الدخل من خلال تعزيز سلاسل القيمة والاستفادة من الأنشطة المدرة للدخل.

هاء - تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

41- المخاطر الرئيسية التي ستواجه المشروع وتدابير التخفيف المقررة هي: (1) محدودية قدرات هيئات الإدارة. وسيتم تخفيف أثره عن طريق تنمية الموارد البشرية والمادية لهيئات الإدارة من خلال إقامة شراكات لإدارة بعض أنشطة المشروع وتوفير مساعدة تقنية دائمة في بداية المشروع، وعند الحاجة بعد ذلك؛ (2) تغير

المناخ وآثاره. وسيتم تخفيف أثره عن طريق تحسين إدارة المراعي، وتحسين كفاءة نظم الري عن طريق استخدام تقنيات توفير المياه، وتنفيذ أعمال حفظ المياه والترية؛ (3) الاستغلال المفرط للمراعي، والتي سيتم التخفيف من أثرها عن طريق وضع خطط تشاركية للإدارة والاستغلال الرشيد للمراعي على المدى الطويل؛ (4) ضعف الهيئات الاجتماعية المهنية، وسيتم تخفيف أثره عن طريق تنفيذ برنامج تدريب كبير وتنمية قدرات هذه الهيئات، ومشاركة المنظمات الشعبية في التخطيط وصنع القرار، وتوفير رأس المال العامل بحيث يمكن للمنظمات الأكثر نشاطاً أن تحقق أهدافها الإنتاجية الذاتية.

خامساً - الاعتبارات المؤسسية

ألف - الامتثال لسياسات الصندوق

42- يتماشى المشروع مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015، والاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ وإدارة المعرفة والابتكار، وسياسات الصندوق المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة والمشروعات الريفية والاستهداف.

باء - المواءمة والتنسيق

43- بما أن البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية والمفوضية الأوروبية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في الاتحاد السويسري ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي تسعى أيضاً إلى وضع نهج جديدة لدعم تونس ما بعد الثورة، فهناك العديد من فرص التعاون بين المشروع والشركاء المذكورين أعلاه. وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بمنطقة مدنين، فإن الشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في الاتحاد السويسري ستسمح بتعزيز عمليات التخطيط الاستراتيجي على مستوى المنطقة.

44- وبالإضافة إلى ذلك، سيكتف المشروع تعاوناً مع برنامج دعم منظمات المزارعين الأفارقة بهدف تعزيز قدرات منظمات المزارعين (خاصة لكي تتمكن من تقديم خدمات استشارية بشأن المزارع)؛ وفيما يتعلق بنهج تخطيط الأراضي، سيقوم المشروع بتعزيز الأنشطة التي ينفذها مشروع إدارة الموارد الطبيعية. ومن ناحية أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي، سيساهم من خلال برنامجه الأوروبي للمجاورة من أجل الزراعة والتنمية الريفية ويوصف الشريك المالي الرئيسي، في تطوير نهج الأراضي التي تستند إلى اللامركزية وصنع القرار على المستوى الإقليمي من خلال انخراط منظمات المزارعين والمجتمع المدني والقطاعين العام والخاص. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيسهم مالياً في تنمية قدرات الجهات الفاعلة (المكون جيم) من خلال جملة أمور من بينها مبادرات التوأمة مع مؤسسات مماثلة على المستوى الأوروبي.

جيم - الابتكارات وتوسيع النطاق

45- الابتكار. الابتكارات الرئيسية للمشروع هي: (1) اعتماد نهج سلاسل القيمة؛ (2) توفير خدمة استشارية للمزارع الأسرية لتسهيل ملكية المنتجين لنهج سلاسل القيمة؛ (3) اتخاذ خطوات متعددة المهن تسمح بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوعية السلطات العامة بالقضايا المتعلقة بسلاسل القيمة؛ (4) الإدارة التشاركية للمراعي الجماعية والتكامل بين تربية الحيوانات والزراعة؛ (5) تعزيز قيمة المنتجات

الزراعية ودعم توسيمها؛ (6) تنفيذ استراتيجية لنشر إنجازات المشروع. وعلى المستوى المؤسسي، تتألف الابتكارات من: (7) إنشاء بنية عرضية داخل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية لإدارة وتنسيق مشروعات التنمية المحلية وتوفير مساعدة تقنية لدعم هذه الهيئة، وخاصة في بداية المشروع؛ (8) إنشاء مركز للتدريب لخدمة جميع الجهات الفاعلة في المشروع.

46- **توسيع النطاق.** تم تصميم المشروع كمشروع مبتكر يجمع بين نهج سلاسل القيمة ونهج "زراعية" وإنجازات برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي من أجل الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين. وفي مرحلة لاحقة، يمكن تكرار نتائج المشروع على نطاق أوسع، أولاً على مستوى المناطق المجاورة، ثم على المستوى الوطني.

دال - الانخراط في السياسات

47- تم تصميم المشروع أيضاً كمختبر لمساعدة الحكومة على تعزيز استراتيجياتها ونهجها بشأن التنمية الريفية. وسيقوم الصندوق، في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى، بإجراء حوار السياسات ليس لتهيئة الظروف اللازمة لنجاح هذا المشروع فحسب، ولكن أيضاً لإيجاد حلول مجدية للمناطق الأخرى في جنوب ووسط تونس. وهذه الشراكة، التي جرت بالفعل بين الوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ستتمحور حول النقاط التالية: (1) وضع إطار قضائي مناسب لتنمية هيئات المزارعين والتسيير المحلي؛ (2) نهج سلاسل القيمة كدافع للتنمية المستدامة والمنصفة؛ (3) تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية لإدارة وقيادة عمليات التنمية المحلية؛ (4) إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية الجهوية، وبسبب خبرته في تونس؛ (5) عمليات إصلاح (في شراكة مع المجتمع المدني) الهيئات الإدارية وهيئات إدارة المشروعات.

سادسا - الوثائق القانونية والسند القانوني

48- ستشكل اتفاقية التمويل بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

49- والجمهورية التونسية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

50- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييرها في الصندوق.

سابعا - التوصية

51- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية التونسية قرضا بشروط عادية تعادل قيمته اثني عشر مليوناً وستمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (12 600 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذا التقرير.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié:

"Projet de développement agro-pastoral et des filières associées dans le gouvernorat de Médenine"

(Négociations conclues le 6 mars 2014)

Numéro du prêt: -TN

Nom du Projet: Projet de développement agro-pastoral et des filières associées dans le gouvernorat de Médenine ("PRODEFIL") ("le Projet")

La République Tunisienne ("l'Emprunteur")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

(désigné individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

Préambule

ATTENDU QUE l'Emprunteur a sollicité du Fonds un prêt ("le Prêt") pour le financement du Projet ("le Projet") décrit à l'annexe 1 du présent Accord;

ATTENDU QUE l'Union Européenne ("UE") a accepté d'accorder un don de 3 000 000 Euros au Gouvernement tunisien, au titre du Programme d'actions pilotes dans le cadre de l'initiative européenne pour le développement agricole et rural (ENPARD) en Tunisie, pour contribuer au financement du Projet;

ATTENDU QUE le Fonds a accepté d'accorder un prêt à l'Emprunteur pour contribuer au financement du Projet, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent Accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2) et les clauses particulières (annexe 3).
2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009 et leurs éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord. Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.
3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur un prêt que l'Emprunteur utilise aux fins de l'exécution du Projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

Section B

1. Le montant du prêt du Fonds est de douze millions six cent mille Droits de tirages spéciaux (DTS 12 600 000) (équivalent approximativement à 19 500 000 USD).
2. Le prêt du Fonds libellé en Droits de tirages spéciaux est accordé à des conditions ordinaires. Les prêts consentis à des conditions ordinaires supportent un taux d'intérêt annuel sur le montant de l'encours en principal égal au taux d'intérêt de référence du FIDA, exigible chaque semestre dans la monnaie de paiement du service du prêt. Le prêt du Fonds comporte un délai de remboursement de dix-huit (18) ans dont un différé d'amortissement de trois (3) ans à compter de la date à laquelle le Fonds a déterminé que toutes les conditions générales préalables aux retraits sont remplies.
3. La monnaie de paiement au titre du service du prêt du Fonds est la monnaie de l'Union monétaire européenne ("l'Euro").
4. L'exercice financier de l'Emprunteur débute le 1^{er} janvier et prend fin le 31 décembre de chaque année civile.
5. Le remboursement du principal et le paiement des intérêts du prêt du Fonds sont exigibles le 1^{er} avril et le 1^{er} octobre.
6. Un compte désigné du prêt libellé en Euro (€), destiné à recevoir les fonds provenant du prêt du Fonds est ouvert au nom de l'Emprunteur auprès de la Banque Centrale de la Tunisie.
7. L'Emprunteur fournit des fonds de contrepartie aux fins du Projet pour un montant équivalent à dix millions cent mille dollars des États-Unis (USD 10 100 000) correspondant à la prise en charge totale des droits, impôts et taxes afférents aux dépenses du Projet, ainsi qu'à la contribution de l'Emprunteur à d'autres frais de fonctionnement et d'investissements du Projet.

Section C

1. L'agent principal du Projet est le Ministère de l'Agriculture de l'Emprunteur.
2. Les autres parties au Projet sont les partenaires concernés par sa mise en œuvre et notamment, le Centre de Formation Professionnelle du Fjé (CFPF), l'Office de Développement du Sud (ODS), le Bureau Régional de l'Emploi et du Travail Indépendant (BRETI), la Banque Tunisienne de Solidarité (BTS), l'Institut des Régions Arides (IRA), l'Office de l'élevage et des Pâturages (OEP) et Groupement Interprofessionnels de Viande et de Lait (GIVLAIT). Les partenaires locaux sont essentiellement les Groupements de Développement Agricole (GDA), les Sociétés Mutuelles de Services Agricoles (SMSA), les Conseils de Gestion (CG) et les associations de développement.
3. La date d'achèvement du Projet est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du prêt et la supervision du Projet.

Section E

1. Les éléments suivants constituent des motifs de suspension du présent accord supplémentaires à ceux énoncés dans les Conditions générales:

- a) Les cadres principaux du Projet, soit le Directeur de la Division du Développement Rural (le Coordinateur du PRODEFIL), le responsable filière et les trois coordinateurs locaux (un coordinateur par Délégation), ont été retirés du Projet sans l'assentiment du Fonds.
- b) Le Manuel de procédures du Projet ou l'une de ses dispositions, a été suspendu, résilié en tout ou partie, a fait l'objet d'une renonciation ou de toute autre modification sans le consentement préalable du Fonds et le Fonds considère que ces événements ont eu ou auront un effet préjudiciable grave sur le Projet.

2. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles à la section 4.02 des Conditions générales et préalables au premier décaissement:

- a) Le compte désigné a été ouvert.
- b) Les fonds de contrepartie pour la première année ont été inscrits dans la loi de finance de l'Emprunteur.
- c) le Manuel de procédures du Projet a été validé conformément aux dispositions du présent Accord.
- d) Une Division de Développement Rural (DDR) ou tout autre structure responsable de l'exécution du Projet a été créée au sein du Commissariat Régional de Développement Agricole ("CRDA") de Médenine et les cadres principaux du Projet, ainsi que le responsable de suivi évaluation, le responsable de la programmation et le comptable ont été recrutés ou redéployés, conformément aux procédures en vigueur de l'Emprunteur, avec l'assentiment du Fonds.
- e) Un logiciel de gestion comptable et financière a été mis en place au niveau du CRDA, pour l'administration de toutes les opérations financières du Projet.

3. Le présent Accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur et entrera en vigueur à la date où le Fonds reçoit l'instrument de ratification. Le Fonds notifiera à l'Emprunteur la date de l'entrée en vigueur de l'Accord par écrit.

4. Toutes les communications ayant trait au présent Accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur:

Ministère de l'Économie et des Finances
Secrétaire d'État chargé du Développement
et de la Coopération Internationale
Secrétariat d'État au Développement
et à la Coopération Internationale
98 avenue Mohamed V
1002 - Tunis-Belvédère
Tunisie

Pour le Fonds:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142, Rome
Italie

Le présent Accord a été établi en langue française en six (6) exemplaires originaux, trois (3) pour le Fonds et trois (3) pour l'Emprunteur.

RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

Représentant autorisé
Ministre de l'Économie et des Finances

FONDS INTERNATIONAL DE DÉVELOPPEMENT AGRICOLE

Kanayo F. Nwanze
Président

Annexe 1

Description du Projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Projet

1. *Population cible.* Le Projet s'adressera en priorité à un groupe cible constitué de l'ensemble des petits éleveurs ayant moins de 50 têtes de petits ruminants ou moins de cinq (5) têtes de camélins, et les petits agriculteurs ayant une superficie de moins de 20 ha en pluvial. Le Projet ciblera aussi directement les jeunes et les femmes pour la création de petits projets générateurs de revenus et de micro-entreprises. La population cible vise 75 200 habitants, dont 52% de femmes.

2. *Zone du Projet.* La zone d'intervention du Projet correspond à une aire géographique constituée des territoires des Délégations de Ben Guerdane, de Béni Khedache et de Sidi Makhlouf du Gouvernorat de Médenine, incluant des espaces pastoraux et agricoles. La zone du Projet s'étend sur une superficie d'environ 585 000 ha, soit 64% de la superficie du Gouvernorat de Médenine. Le projet interviendra dans 29 Imadats parmi les 36 des trois Délégations, dont 26 en milieu rural et trois (3) en milieu urbain et périurbain.

3. *Finalité.* Le Projet a pour finalité d'améliorer les conditions de vie de la population rurale vulnérable et de créer de nouvelles opportunités d'emploi à travers le renforcement de la résilience des systèmes de production agropastoraux et le développement des filières associées.

4. *Objectifs.* L'objectif spécifique du Projet consiste à rendre les acteurs publics et privés capables de gérer et valoriser durablement les terroirs et les filières agro-pastorales (cameline et de petits ruminants).

5. *Résultats attendus.* Le Projet contribuera aux résultats suivants: a) l'accroissement de la résilience des systèmes de production agropastoraux; b) le développement des filières camelines et des filières de petits ruminants et la valorisation des produits et services de terroir; c) le renforcement des capacités de gestion stratégique et opérationnelle des bénéficiaires; et d) une meilleure définition des politiques en matière de réduction de la pauvreté, de développement rural et d'emploi grâce aux enseignements générés par les innovations testées par le Projet.

6. *Composantes.* Les actions du Projet sont groupées en trois composantes: A) Renforcement de la résilience des systèmes agro-pastoraux; B) Développement des filières et des terroirs; et C) Renforcement des capacités des acteurs.

6.1 Composante A: Renforcement de la résilience des systèmes agro-pastoraux

Cette composante a pour objectifs de réduire la vulnérabilité des systèmes pastoraux et agricoles, d'améliorer les conditions de production ovine, caprine et cameline, ainsi que de contribuer à la gestion durable des ressources pastorales. Cette composante vise à inverser certaines dynamiques de dégradation de l'environnement. Cette composante comprend deux sous-composantes: a) l'amélioration des parcours et la gestion des terres collectives, b) l'amélioration des systèmes agricoles et une meilleure gestion des terres privées.

6.1.1 *Sous-composante A1: L'amélioration des parcours et la gestion des terres collectives.* Cette sous-composante a pour objectif d'améliorer les conditions d'une gestion durable des ressources pastorales et de production des cheptels ovin, caprin et camelin et de réduire ainsi la vulnérabilité des systèmes pastoraux et agricoles face aux risques, d'inverser les processus de dégradation de l'environnement et d'améliorer la productivité agricole tout en conservant les ressources en eau et en terres. Au terme de cette sous-composante, les activités suivantes seront menées:

- a) Le renforcement des organisations de gestion des parcours;
- b) L'amélioration des écosystèmes naturels; et
- c) Les travaux d'hydraulique pastorale.

6.1.2 *Sous-composante A2: Amélioration des systèmes agricoles et une meilleure gestion des terres privées.* Cette sous-composante a pour objectif de diversifier les cultures en irrigué et en sec et d'améliorer la productivité agricole tout en conservant les ressources en eau et en sol grâce à l'adoption de bonnes pratiques agricoles et en adoptant des cultures résistantes au niveau de salinité actuel. Dans le cadre de cette sous-composante, le Projet va mener les activités suivantes:

- a) Actions de renforcement des GDA;
- b) Actions d'amélioration de la productivité agricole;
- c) Actions d'hydraulique agricole et de conservation des eaux et des sols ("CES").

6.2 Composante B: Développement des filières et des terroirs.

Cette composante vise le développement des filières connexes aux systèmes de production agropastoraux et tout particulièrement, les filières des viandes rouges (ovine, caprine et cameline), de leurs sous-produits (laine et cuir), ainsi que des incitations au démarrage d'une filière valorisant le lait de chamelle pour améliorer les revenus des éleveurs les plus vulnérables. La composante vise aussi à créer de nouvelles richesses grâce à la valorisation de services ou produits "phares" de terroir. Cette composante comprend deux sous-composantes: a) développement des filières cameline, ovine et caprine et b) développement des produits et services des terroirs.

6.2.1 *Sous-composante B1: Développement des filières cameline, ovine et caprine.* Au terme de cette sous-composante, les activités suivantes seront menées:

- a) Gestion des savoirs et organisation professionnelle et interprofessionnelle;
- b) Organisation de la commercialisation locale et nationale;
- c) Appui au maillon "production" des filières;
- d) Amélioration des conditions de mise en marché et des étapes locales de l'aval des filières;
- e) Accompagnement d'actions pilotes de valorisation des produits et sous-produits des filières; et
- f) Aménagement des accès

6.2.2 *Sous-composante B2: Développement des produits et services des terroirs.* Les principales activités prévues dans le cadre de la sous-composante sont les suivantes:

- a) L'appui à l'organisation;
- b) La promotion du développement de terroirs;
- c) Alimentation en eau potable;
- d) L'appui à la promotion des activités génératrices de revenu et de petites et moyennes entreprises.

6.3 Composante C: Renforcement des capacités des acteurs

La composante a pour objectifs le renforcement des capacités et l'augmentation de l'efficacité des différentes structures de gestion, de coordination et d'exécution du Projet, ainsi que celles des bénéficiaires. Ce renforcement des capacités vise l'amélioration durable de la performance des partenaires et des bénéficiaires, prenant en compte trois niveaux interdépendants: la compétence des individus, le fonctionnement de leur organisation et la prise en compte de l'environnement institutionnel. Cette composante comprend deux sous-composantes: a) renforcement des capacités et assistance technique, b) innovation, gestion des connaissances et dialogue des politiques.

6.3.1 Sous-Composante C1: Renforcement des capacités et assistance technique. L'objectif de la sous-composante est d'augmenter l'efficacité des différentes structures de gestion, de coordination et de mise en œuvre du Projet. Les activités suivantes sont prévues dans le cadre de cette sous-composante:

- a) la mobilisation d'une assistance technique;
- b) la mise en place d'un pôle et d'un programme de formation;
- c) l'organisation d'échanges professionnels;
- d) la mise en réseaux des différentes structures publiques et privées;
- e) la mise à la disposition des structures de gestion du Projet des moyens humains, des équipements et de la logistique nécessaires au bon déroulement du Projet.

6.3.2 Sous-composante C2: Innovation, gestion des connaissances et dialogue des politiques. Cette sous-composante vise à contribuer au développement de politiques nationales de développement agricole et rural, ainsi que de faciliter l'élaboration de stratégies de croissance, d'emploi et de réduction de la pauvreté rurale. Au terme de cette sous-composante, les activités suivantes seront réalisées:

- a) la mise en place d'un système de suivi-évaluation;
- b) le partage des expériences et des enseignements;
- c) l'analyse des politiques et le dialogue sur celles-ci; et
- d) la communication et la diffusion du savoir.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. ORGANISATION ET GESTION

7. *L'Agent principal du Projet*

7.1 Désignation

Le Ministère de l'Agriculture, en sa qualité d'Agent principal du Projet, assume l'entière responsabilité de l'exécution du Projet à travers le CRDA de Médenine.

7.2 Responsabilités

Le CRDA de Médenine aura la responsabilité de la gestion technique et financière du Projet. Il assurera la coordination au niveau régional et local du Projet et sera responsable de la consolidation de toute information concernant le Projet.

8. *Coordination du Projet*

La coordination du Projet aura lieu aux niveaux national, régional et local.

8.1 Comité national de coordination ("CNC")

Le CNC sera chargé de la supervision générale du Projet. Il sera présidé par le Ministre de l'Agriculture ou son représentant et le secrétariat sera assuré par la Direction Générale du Financement et de l'Investissement des Organismes Professionnelles (DGFIOP). Le CNC sera composé des représentants des directions centrales du Ministère de l'Agriculture, du CRDA de Médenine, en particulier le Directeur de la Division du Développement Rural (Coordinateur du Projet), du ministère de l'Économie et des Finances, du Secrétariat de l'État au Développement et à la Coopération Internationale et de représentants des différents partenaires du secteur privé et de la société civile. Le CNC aura pour mission de veiller au suivi des objectifs du Projet et à la qualité de l'application de son approche d'intervention, à l'intégration des programmes et stratégies des divers secteurs dans la région, au suivi des mesures institutionnelles et à la maîtrise des échéances de réalisation, ainsi qu'à l'adéquation des moyens du CRDA avec les tâches planifiées. Le CNC se réunira au moins une fois par an pour l'analyse, l'approbation du bilan d'activité annuel du Projet et l'examen du programme de travail et budget annuels ("PTBA").

8.2 Comité régional de coordination et de pilotage ("CRCP")

Le CRCP assurera la coordination entre les différentes structures régionales de planification et de mise en œuvre dans le Gouvernorat de Médenine. Le CRCP sera présidé par le Gouverneur de Médenine ou son représentant et le secrétariat sera assuré par la Direction du Développement Rural du CRDA. Le CRCP se réunira semestriellement et chaque fois que son Président le juge nécessaire. Le CRCP sera composé par les cadres du Projet et des divisions et arrondissements techniques du CRDA, les représentants des structures régionales de développement, des différents partenaires au niveau régional et local, le représentant régional de l'Union Tunisienne de l'Agriculture et de la pêche (UTAP), un représentant des GDA, un représentant des SMSA et des représentants des filières. Le CRCP aura pour tâches essentielles d'assurer: a) la coordination de la planification et de l'approche d'intervention du Projet; b) la synergie avec d'autres projets et programmes similaires au niveau de la région, c) l'identification et la mise en œuvre des stratégies de communication, d) le pilotage du pôle de formation et la validation du programme de formation, e) l'échange et le partage des expériences et la dissémination des bonnes pratiques; f) l'identification des opportunités de

partenariat entre les organisations socioprofessionnelles et les organisations féminines dans la région et avec d'autres régions; g) la négociation/validation des propositions techniques des PDP et des CPA; h) l'examen et l'adoption du PTBA; i) le suivi périodique des réalisations des activités du Projet et de la mise en œuvre des conventions de partenariat avec les autres services régionaux; j) l'examen et la résolution des problèmes techniques rencontrés lors de la mise en œuvre; et k) l'intégration des diverses interventions et la complémentarité des investissements et programmes ordinaires des arrondissements en vue d'une meilleure rationalisation et d'une minimisation des coûts d'intervention et d'encadrement.

8.3 Comité local de coordination ("CLC")

Un CLC sera constitué au niveau de chacune des trois Délégations dans la zone du Projet. Chaque CLC sera présidé par le Délégué et composé du personnel technique des cellules territoriales de vulgarisation ("CTV"), des présidents des conseils d'administration des GDA et des SMSA, des présidents des conseils de gestion des terres collectives, des représentants de la société civile et d'un représentant de la Division du Développement Rural à créer. Les CLC se réuniront au moins une fois par trimestre et auront pour tâches essentielles d'assurer: a) la coordination des missions d'actualisation des PDP, des Cellules de planification ("CP") et de l'agrégation par délégation; b) la coordination des missions de préparation des Plans de Gestion des parcours (PG), des PDP, et de l'agrégation par délégation; c) l'appui des organisations socio-professionnelles sur le terrain; d) l'examen et la résolution des problèmes techniques et socio-économiques rencontrés lors de la mise en œuvre du Projet au niveau local; et e) l'accompagnement de l'installation des activités génératrices de revenus (AGR) et de petites et moyennes entreprises (PME) ainsi que leur encadrement le long du processus de production.

9. *Structures de gestion du Projet*

9.1 Au niveau central

La DGFIOP du ministère de l'Agriculture, assurera la coordination globale du Projet au niveau central à travers l'Unité centrale de coordination ("UCC") qui est une direction créée au sein de la DGFIOP pour la coordination de tous les projets et programmes cofinancés par les différents bailleurs de fonds. L'UCC sera responsable: a) de jouer le rôle d'interface technique du Ministère de l'Agriculture avec le Fonds, b) de coordonner les missions de suivi et de supervision engagées par le Fonds et l'Union Européenne; et c) de suivre les demandes d'ouvertures des crédits nécessaires sur les ressources du budget de l'État et sur les ressources extérieures.

9.2 Au niveau régional

Le CRDA de Médenine aura la responsabilité de la gestion du Projet. Dans le cadre du Projet, une nouvelle DDR ou toute autre structure responsable de l'exécution du Projet sera créée conformément aux procédures en vigueur de l'Emprunteur et, sera dirigée par un(e) Directeur(ice) rattaché(e) directement à la direction Générale du CRDA de Médenine. La DDR assurera les fonctions de coordination, de programmation, de facilitation, de suivi-évaluation et de gestion des connaissances aux niveaux régional et local du Projet et assurera la synergie avec tous les projets et programmes régionaux. La DDR travaillera en étroite collaboration avec les différentes divisions et arrondissements techniques du CRDA et avec toutes les structures administratives et les acteurs de la société civile au niveau régional et local.

9.2.1 Division de Développement Rural ("DDR")

Sous l'autorité du Directeur général du CRDA, le Directeur de la DDR (Coordinateur du Projet) aura pour mission: a) la définition et la mise en œuvre des modalités concrètes de réalisation du Projet, en particulier, la conduite et la supervision de toute les démarches de la planification; b) la gestion du prêt du Fonds et des fonds de contrepartie affectés au Projet dans le Gouvernorat, c) la mobilisation des moyens financiers, humains, matériels et institutionnels du Projet en assurant leur pleine utilisation pour les objectifs poursuivis et en veillant à la formation des personnels et partenaires, d) la coordination de la mise en œuvre des composantes et l'assurance de la contribution des arrondissements techniques du CRDA à la mise en œuvre du Projet et ce, sous l'autorité du Directeur Général du CRDA, e) le pilotage et l'appui à la mise en œuvre des actions d'appui au développement des filières et, f) la gestion et le suivi de l'assistance technique à recruter dans le cadre du projet.

9.2.2 *La Sous-Direction de Programmation et de Suivi Évaluation ("SDPSE")*

Une SDPSE sera établie au sein de la DDR et sera dirigée par un sous-directeur. Elle comprendra un service de programmation et un service de suivi évaluation et aura pour mission la coordination et la mise en œuvre de toutes les activités liées à la programmation et au suivi-évaluation.

9.2.2.1 *Le service de programmation ("SP")*

Un SP sera établi au sein de la SDPSE et sera dirigé par un chef de service. Il sera composé aussi des cadres suivants: un cadre chargé de conduire la démarche participative et locale et un cadre responsable de l'organisation et du pilotage des activités de formation. Le SP assurera, en concertation avec le personnel de la DDR et en collaboration avec les arrondissements concernés: a) la coordination d'ensemble des composantes du Projet, b) la préparation et la conduite de la démarche de la planification participative au niveau régional et local, c) la consolidation des contrats-programmes annuels dans un programme de travail et de budget annuels (PTBA), et d) le pilotage des activités de formation du personnel et des membres des GDA ainsi que la formation des bénéficiaires des AGR et des jeunes promoteurs de PME.

9.2.2.2 *Le service de suivi-évaluation ("SSE")*

Un SSE sera établi au sein de SDPSE et sera dirigé par un chef de service. Le SSE sera aussi composé des cadres suivants: un responsable de suivi-évaluation, un cadre spécialisé en techniques de communication et un comptable pour la gestion financière. Le SSE assurera: a) le suivi des réalisations physiques et financière et des indicateurs du cadre logique, b) la gestion du processus de suivi participatif avec la population, c) la gestion des banques de données cartographiques et numériques du projet, d) la production des rapports contractuels d'activité et des rapports de restitution aux différentes structures locales, régionales et nationales, e) la préparation des rapports financiers et le suivi des rapports d'audit, f) la communication et la vulgarisation de l'approche et des différents aspects du Projet.

9.2.3 *La sous-direction de développement local et de promotion des filières "SDDLPF"*

Une SDDLPF sera établie au sein de la DDR et sera dirigée par un sous-directeur. Elle comprendra un service de promotion des filières et un service de développement local et aura pour mission la coordination et l'appui à la mise en oeuvre de toutes les activités liées à la promotion des filières et au développement local.

9.2.3.1 *Le service de promotion des filières ("SPF")*

Un SPF sera établi au sein de la SDDLPF et sera dirigé par un chef de service. Il sera aussi composé des cadres suivants: un cadre spécialisé en approche filières et un cadre féminin pour l'animation des femmes et des jeunes. Le SPF aura pour mission: a) la mise en œuvre des actions de la composante B, b) la sensibilisation des différents partenaires administratifs et civils sur l'intérêt de l'approche filières dans le développement économique local et régional, c) d'informer la population cible sur le fonctionnement des filières et les opportunités d'activités génératrices de revenus et d'accompagner l'organisation de celle-ci en groupes d'intérêt économique d) d'appuyer l'émergence d'activités génératrices de revenus et de PME, e) d'agir à titre d'interface et de liaison entre les promoteurs appuyés par le projet et les institutions publiques existantes (l'Agence Nationale pour l'Emploi et le Travail Indépendant, ODS, BTS, etc.) et de faciliter l'accès des promoteurs à la formation, aux services et structures de financement v) de fournir des appuis et conseils aux petits entrepreneurs au-delà de la phase d'investissement dans le but de pérenniser et de développer leurs activités et f) de diffuser et de communiquer sur l'approche filière, auprès des groupes-cibles au sein de la population, des informations concernant les activités de formation professionnelle.

9.2.3.2 *Le service de développement local ("SDL")*

Un SDL sera établi au sein de la SDDLPF et sera dirigé par un chef de service. Il sera composé aussi d'un coordinateur local au niveau de chaque délégation et aura pour mission, la coordination et l'appui à la mise en œuvre de toutes les activités du projet au niveau local, et ce, en concertation avec les partenaires régionaux et locaux.

10. *Au niveau local*

Les trois coordinateurs locaux (un coordinateur par Délégation) relevant du SDL seront placés au niveau des CTV correspondants. Chaque coordinateur local constituera, avec l'équipe du CTV, la cellule locale d'exécution du projet ("CLE"). Sous la responsabilité du SDL et en concertation avec les partenaires locaux, les CLE auront à animer et à mettre en œuvre toutes les activités du Projet qui seront identifiées au niveau des PDP des différentes Imadats relevant de chaque Délégation et des plans de développement des filières. Les CLE locaux auront les principales tâches suivantes: a) initier et accompagner le processus de la planification locale en étroite collaboration avec le SPL et en assurer un suivi très rapproché; b) capitaliser l'information et l'expérience acquises par les équipes de planification afin de créer une mémoire institutionnelle au sein du CTV et CRDA; c) contribuer à l'identification des besoins en formation et à l'organisation de formations délocalisées, d) couvrir les aspects genre; e) préparer et proposer le programme des travaux annuels de la délégation y compris les activités de formation en planification locale; et f) suivre et organiser, selon une approche horizontale et partenariale, la mise en œuvre de toutes les activités du Projet et en particulier les activités génératrices de revenus retenues.

B. EXÉCUTION DU PROJET

11. *Démarche*

Le Projet adoptera une approche participative et partenariale fondée sur la concertation entre les différents partenaires administratifs, coopératifs/associatifs et privés. L'approche fera ainsi usage de démarches de recherche-développement et recherche-action avec les bénéficiaires afin de développer les référentiels techniques et mettre au point les modes opératoires permettant de maîtriser

certaines maillons de filières porteuses. Des plans de gestion des parcours à long terme, des plans de développement territorial participatifs et des plans d'entreprises participatifs pour le développement des filières, ainsi qu'un pôle de formation permettront l'exécution des différentes composantes du Projet.

12. *Mise en œuvre*

Le Projet, à travers le Directeur général du CRDA de Médenine, sous-traitera l'exécution des activités du Projet à des prestataires de services relevant du secteur associatif, public et privé. Le CRDA de Médenine établira les cahiers de charges et le Directeur Général signera les contrats de performance avec les prestataires de services en précisant les activités à mener, les résultats attendus, les obligations et les droits de chaque partie, les délais d'exécution, les échéances pour soumettre les rapports et les indicateurs de suivi évaluation. Les prestataires principaux seront des opérateurs privés (entreprises de travaux, bureaux d'études, consultants indépendants), des prestataires publics et des prestataires issus du mouvement associatif, soit des organisations non gouvernementales, des associations locales et des organisations socio-professionnelles.

Une assistance technique sera mobilisée afin d'accompagner les organisations professionnelles et les entreprises dans une démarche de développement participatif des filières sélectionnées, et également pour fournir une assistance aux structures de gestion et d'exécution du projet.

13. *Manuel de procédures.* Les modalités de mise en œuvre du Projet sont détaillées dans le Manuel de procédures établi à cet effet.

14. *Phasage du projet.* En plus de la phase préparatoire, le Projet sera mis en œuvre en trois phases successives:

- a) La phase 1 consistera à acquérir les moyens de travail et à mettre en place les structures de gestion et de coordination du Projet et de l'assistance technique, à réaliser les études de base, de finaliser les PDP et de préparer les dossiers d'appel d'offres nécessaires pour la réalisation des travaux, à préparer les conventions avec les partenaires, à démarrer des activités de renforcement des capacités des structures de gestion et organisations de base des bénéficiaires du Projet, à former des promoteurs de petits projets au titre de la création d'activités génératrices de revenus et de petites entreprises et à les accompagner pour le montage de leur projet et l'élaboration des dossiers de financement.
- b) La phase 2 consistera à réaliser les travaux d'infrastructure de base et de mise en valeur prévus et à mettre en place et accompagner les petits projets. À la fin de la troisième année se tiendra la revue à mi-parcours qui évaluera le niveau et la qualité des réalisations et de l'organisation du Projet et fera les recommandations nécessaires.
- c) La phase 3 sera consacrée à l'achèvement des investissements engagés pendant la phase 2 et à la mise en œuvre de la stratégie de sortie proprement dite.

15. *Suivi et Évaluation.* Le Projet établira, dans un délai raisonnable ne dépassant pas une année à compter de l'entrée en vigueur de l'Accord, un système de suivi et évaluation ("S&E") performant, conforme aux exigences de S&E du Ministère de l'Agriculture et aux systèmes de gestion des résultats fondés sur l'impact du FIDA. Les outils, les méthodes, les moyens et le fonctionnement du système de S&E seront décrits dans le Manuel de procédures du Projet.

Le système sera fondé sur:

- a) un suivi interne permanent;
- b) des évaluations internes périodiques;
- c) des missions de supervision et de suivi; et
- d) des évaluations externes périodiques ainsi que des enquêtes de référence menées au début du Projet.

Annexe 2*Tableau d'affectation des fonds*

1. *Affectation du produit du prêt.* a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du prêt, ainsi que le montant du prêt affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie	Montant alloué au titre du prêt (exprimé en DTS)	Pourcentage
I. Génie Civil	8 320 000	100% hors taxes et hors contribution des institutions financières et du Gouvernement
II. Équipements et Matériels	2 300 000	100% hors taxes et hors contribution des bénéficiaires, des institutions financières et du Gouvernement
III. Consultants	720 000	100% hors taxes et hors contribution du Gouvernement et du co-financier*
Non Alloué	1 260 000	
TOTAL	12 600 000	

- b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:
- a) Génie civil: désigne les coûts pour les travaux de génie civil et rural et pour la construction des bâtiments;
 - b) Équipements et Matériels: incluent les dépenses pour les moyens de transport;
 - c) Consultants: désignent les dépenses encourues pour les études, la formation et tous les coûts associés à l'assistance technique, à l'exception des coûts pris en charge par le co-financier.

*Par co-financier, il est entendu le financement de la Communauté Européenne (EUR).

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur de solliciter des retraits du compte désigné du prêt du Fonds si l'Emprunteur n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

1. *Recrutement et affectation du personnel.* La sélection des cadres du Projet se fera par recrutement selon les procédures en vigueur de l'Emprunteur, soit par affectation de cadres du ministère de l'Agriculture. Le recrutement/affectation des cadres principaux du Projet et le cas échéant, leur mutation, seront décidés en accord avec le Fonds. Le recrutement, l'évaluation annuelle des performances et la gestion du personnel du Projet seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur.

2. *Égalité.* Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Projet, conformément aux lois en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur. Cependant, l'Emprunteur s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes dans le cadre du Projet.

Cadre logique

Synthèse	Indicateurs clé de performance	Moyens de vérification	Hypothèses / Risques
<p>Objectif principal. Impact. Les conditions de vie des populations rurales vulnérables sont améliorées et de nouvelles opportunités d'emploi sont créées.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ A la conclusion du projet l'indice moyen d'accumulation du capital a augmenté de 20% pour les 19 600 ménages (52% de femmes). ▪ Le taux de chômage du groupe-cible est réduit de 15%. ▪ Le revenu moyen des ménages de la zone du projet a augmenté de 15%. 	<ul style="list-style-type: none"> - SYGRI, Statistiques nationales et enquêtes spécifiques 	<p>L'environnement politique reste stable et les orientations en matière de développement agropastoral et de lutte contre la pauvreté continuent d'évoluer favorablement.</p>
<p>Objectif de développement. Effet 1. Les acteurs publics et privés sont capables de gérer et valoriser durablement les terroirs et les filières agropastorales.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ▪ Les éleveurs et producteurs gèrent efficacement leurs organisations socioprofessionnelles tout en offrant des services à leurs membres. ▪ Au moins 80% des organisations socioprofessionnelles et des entreprises créées ou existantes au niveau des chaînes de valeur sélectionnées sont économiquement viables. 	<ul style="list-style-type: none"> - Statistiques nationales, enquêtes spécifiques et rapports de suivi du projet - Rapports de suivi (début, mi-parcours et fin du projet) - Rapports d'activité semestriels et annuels du projet 	<p>Le cadre incitatif dans les domaines agricole et rural est attractif et les acteurs privés sont suffisamment impliqués. Le système bancaire répond favorablement aux besoins financiers des PME et micro-entreprises.</p>
Composante 1: Renforcement de la résilience des systèmes agropastoraux			
<p>Produit 1: La résilience des systèmes de production agropastoraux a augmenté.</p>	<p>Trois plans de gestion des parcours à long terme sont préparés et adoptés par les éleveurs; 29 plans de développement local mis en œuvre; 44 000 ha de parcours aménagés et gérés de façon durable; 108 km de pistes d'accès; 50% des éleveurs et bergers sont formés à des pratiques améliorées de gestion et soutenus dans leurs démarches; l'état de santé du cheptel est amélioré; la productivité de 14 000 ha d'oliveraies locales est améliorée de 10%; et 30 000 tonnes/an de sous-produits de l'oliveraie sont utilisées pour l'alimentation du cheptel.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Rapports d'activité semestriels du projet - Enquêtes spécifiques (début, mi-parcours et fin) 	<p>Les éleveurs et les agriculteurs adhèrent à l'approche du projet. La législation et les pratiques de gestion collective des ressources naturelles sont adaptées.</p>
Composante 2: Développement des filières et des terroirs			

<p>Produit 2: Les filières camelines et les filières de petits ruminants sont développées et les produits et services de terroir sont valorisés.</p>	<p>Deux études participatives des filières animales; des plans d'action pour le développement des filières sont préparés et approuvés afin d'orienter les acteurs dans leurs démarches de valorisation et de mobiliser les investissements publics et privés nécessaires; les éleveurs sont suffisamment outillés pour maîtriser certains maillons des filières animales et augmenter leur marge de 15%; au moins un partenariat public-privé est établi; les infrastructures nécessaires pour les filières animales sont mises à niveau et gérées efficacement; 6 actes de labellisation sont prêts et approuvés et des partenariats de commercialisation sont établis; 90 AGR et 15 PME sont créées, dont au moins 80% pour les jeunes et les femmes; les "jessour" sont reconnus comme patrimoine agricole mondial par la FAO.</p>	<p>- Rapports d'activité semestriels du projet</p>	<p>Les éleveurs, les agriculteurs et le secteur privé sont engagés dans le processus de filière.</p>
---	---	--	--

Synthèse	Indicateurs clé de performance	Moyens de vérification	Hypothèses / Risques
Composante 3: Renforcement des capacités des acteurs			
<p>Produit 3: Les capacités de gestion stratégique et opérationnelle sont renforcées.</p> <p>Produit 4: Les enseignements générés par les innovations testées par le projet contribuent à la définition des politiques en matière de réduction de la pauvreté, de développement rural et d'emploi.</p>	<p>Les mécanismes de concertation et de prise de codécision sont en place et opérationnels au niveau du gouvernorat et des 3 délégations (ex. le Conseil régional de développement - niveau du gouvernorat - contribue au pilotage du projet); 40 cadres de développement régional/local sont formés; la capacité de 500 agriculteurs et éleveurs et de 60 groupement/associations est renforcée; 12 nouveaux cadres sont recrutés, formés et fonctionnels dans l'UGP; 90 H/mois d'assistance technique est mobilisée tout en accompagnant efficacement le processus de développement; une stratégie de communication est développée et la communication des résultats du projet est assurée par des conventions de longue durée (ex. avec des radios locales); 5 ateliers annuels ont permis la capitalisation des principales innovations thématiques; les politiques rurales les plus significatives pour le développement rural régional ont été analysées lors de 5 tables rondes au niveau du gouvernorat; 5 études sur les politiques ont permis d'approfondir certains enjeux ruraux et de préparer des propositions.</p>	<p>- Rapports d'activité (CRDA et pôle de formation) - Rapport d'AT - Convention cadre du pôle de formation</p>	<p>La politique de recrutement est maintenue. Les mécanismes de planification, de gestion et de coordination prévus sont bien suivis et le manuel de procédures d'exécution du programme est appliqué. Les bénéficiaires ont la capacité technique et organisationnelle de mener à bien leurs projets.</p>